دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التنوع الثقافي الإفريقي في وسائل الإعلام
المصدر:	مجلة ديوجين
الناشر:	المجلس الدولى للفلسفة والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	بيديما، جان جودفروي
مؤلفين آخرين:	محمد، زين العابدين سيد(مترجم)
المجلد/العدد:	ع220
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	125 - 141
رقم MD:	704202
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الثقافة الإفريقية، وسائل الإعلام، الهوية الثقافية، الديمقراطية، الصراع السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/704202

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التنوع الثقافي الإفريقي في وسائل الإعلام

جين– جودفروى بيديما Jean- Godefroy Bidima

قضية قديمة وعوامل جديدة

تعتبر قضية التنوع الثقافي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مشكلة قديمة، ألقت بظلالها على الحكومات الاستعمارية، والنخب الإفريقية بعد الاستقلال، وعلى المنادين بالديمقراطية، وهي السلعة الرائجة بل والأكثر جاذبية، ولا تزال تمثل حتى اليوم الشغل الشاغل للمنادين بالكوزموبوليتانية (التنوع العالمي).

وقد وجدت الحكومات الاستعمارية "الفرنسية والإنجليزية" نفسها في مواجهة قضية التنوع الثقافي. ويبقى السؤال: كيف استطاعوا وضع شعوب مختلفة تحت مظلة القانون الاستعماري، وخاصة سكان نفس الإقليم الذي يخضع لسيطرة المستعمر، والذين تجمعوا معا من جراء النتائج المتزامنة للتقسيمات الجغرافية الاستعمارية؟ وكيف تسنى لهم صياغة القانون في ظل إرهاصات الثورات، وتجنيد المتعاونين من السكان الذين لا يتحدثون نفس اللغة، أو لا ينسجمون مع نفس المنظومة الواقعية، أو نفس المنطق أو العقلية القانونية، أو نفس المنطلقات الذهنية الأساسية؟. وبعبارة أخرى كيف تسنى لهم فهم تنوع الثقافات وتطويعه للأعراف الاستعمارية الجديدة؟. وكيف يفهم هذا التطويع من جانب الشخص القائم على عملية التحول نحو التحضر (التمدين)؟. وقد قدم الاستعمار الفرنسي حلاً لإشكالية التنوع الذي يواجه التطويع: لابد أن ينصهر هذا التنوع –وعلى الجميع أن ينكروا أنفسهم وينصهروا في الثقافة الفرنسية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. أما الاستعمار الإنجليزي فقدم حلا مغايرا تماما: على الجميع أن يكونوا سواسية، لكن هذه المساواة في العبودية (الرق) وهذه قاعدة مراوغة غير مباشرة. وتحتفظ الشعوب المستعمرة بمكوناتها وبناها الاجتماعية، ومنطلقاتها الذهنية، ونظمها في الحكم شريطة أن يعملوا جميعا – من الكبير للصغير– على خدمة التاج البريطاني. وقد واجهت النخب الإفريقية أيضا إشكالية التنوع الثقافي، حينما تخلصت الشعوب من نير الاستعمار. وعندما توحدوا في مواجهة الاستعمار، ظل السؤال: كيف استطاعوا إدارة فترة ما بعد الاستقلال؟. وبعبارة أخرى، أصبح التنوع عقبة أمام وضع

ترجمة: زين العابدين سيد

دساتير هذه الدول. وكيف يتسنى لهم دمج الجماعات الإثنية التي لا تجمع بينها أي مشتركات، ويطب منهم تصريف نفس الأفعال بنفس الأزمنة، بهدف فهم قصة الأمة الأساسية؟. وكيف لهم إدارة العيش المشترك؟. وما هي آلية الارتباط؟. اختلفت النخب الإفريقية في الفلسفات السياسية، القائمة، مثلا، على فكرة العائلة كآلية للارتباط، وتحضرني هنا فكرة "اشتراكية أوجاما"، لرئيس تنزانيا السابق "نيريرى". وطرح آخرون حلا لإشكالية التنوع، عن طريق تعزيز فكرة العرقية الإفريقية وهي الأكثر قوة وجوهرية، والتي تجعلنا نتذكر على الفور المارشال "موبوتو" رئيس زائير السابق. ويفسر التنوع هنا من خلال الأصل الواحد، وهو الانتماء لإفريقيا.

ولم يكن هناك ترحيب ملحوظ بالاستقلال في إفريقيا، لما صاحبه من الفشل الاقتصادي، وجرائم النخب من سنوات الاستقلال، والشلل أو الخواء الروحي، الذي كان في الغالب مصحوبا بتجليات تطويع "المقدس" ليتلائم مع الديانات الرسمية، وأخيراً فقدان الدولة للدينامية أو "الحراك"، ولذلك شهدت فترة التسعينيات، بسبب النظام الجديد للسياسة الدولية، ما يطلق عليه مرحلة التحول الديمقراطي. وتمركز هذا التحول حول معاودة التفكير في المواطنة وعلاقتها بالسياسة، والتي اختزلت لسوء الطالع في نظام توزيع الأنصبة أو الحصص الهزيلة في الدولة. وكانت هناك مؤتمرات دولية، واعتزلت النخب الحكم، ولكنهم ظلوا رموزا للدولة، وأخيرا ظهر نظام التعددية الحزبية الذي كان ممنوعا في السابق. وكان هذا التحول الديمقراطي بمثابة حل لإشكالية التنوع. ومع النظام التعددي تلاشى منطق العرقية، وانفتح المناخ العام على المناقشة. ولكن للأسف فشلت الإجابة عن قضية التنوع فشلا ذريعا، باستثناءات قليلة. ولقد صمم النظام التعددي في الأساس ليحل إشكالية التنوع، ولكنه كان نسخا كربونية متكررة، ولم يضع في الاعتبار حقيقة أن التنوع الحقيقي لا يعني التكرار الكربوني المصطنع لنفس النموذج، أي نفس الأحزاب، ونفس الصحف غير المتحررة من المنطق الرأسمالي، والتي تحكمها العواطف والأهواء، ولكنه –إذا صح القول– تجاوز للتقليد، إلى كل ما هو غريب، ومختلف، وغير متوقع، وفي الوقت نفسه، رأينا سحابة "تشرنوبل"، التي عبرت دون الاكتراث بحرس الحدود!" والإبادة العرقية في رواندة، والحرب الأهلية والتطهير العرقي في يوغسلافيا. ومن ثم، مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الإبادة العرقية، أصبح العالم بمثابة "بيتنا المشترك"، لينصرف اهتمامنا إلى تلوث البحار، والتغيرات المناخية، ولتندرج قضية

التنوع الثقافي في التوجهات نحو العالمية أو ما يطلق عليه النظام "الكوكبي". ولذلك يمكن القول: إن النزعة الوطنية والقومية لا تتسعان للتفكير في شأن التنوع الثقافي. وقد قام "أوليرش بك" بصياغة هذه القضية العالمية بكل جوانبها المتعددة، وصاغها أيضاً في أفريقيا الباحث "أبييه" (2006). ولكن إشكالية التنوع الثقافي في هذا الصدد تُرى بشكل كلي شامل، دون الوقوف على جانب واحد من مكوناتها وأشكالها.

وسوف أقدم في أطروحتي تعددية الوسائط (وسائل الإعلام) والثقافات. ولن أقدم ملخصا لدراسة مقارنة أعدت لتقييم ما إذا كانت وسائل الإعلام –بأشكالها المحددة، وخصوصية سياقها الإعلامي– تعزز أو لا تعزز التعايش السلمي للثقافات. وهذا التعايش السلمي، إن وجد –لن يكون بالضرورة سببا في الصراع المفترض ضمنا في أي تبادل إنساني. وسوف تأخذ أطروحتي –وهي الأكثر اعتدالا وتشعبا، طريقا غير مباشر، في السؤال عبر وسائل الإعلام، عن أفكار الترابط والعالم المشترك. وأتساءل: كيف تعزز تعددية وسائل الإعلام والتنوع الثقافي في إفريقيا، الارتباط بين ما يشكل العالم المشترك للإفريقيين؟. وما هي الوسائط التي تمكننا من التفكير في العالم المشترك؟. وما هي طبيعة القصص التي يقدمها هذا العالم المشترك في خضم ذلك التنوع؟. وما هي الأوهام والمحاولات الفاشلة المرتبطة بهذا العالم المشترك، والتي أفرزها تعايش الثقافات وتعدد وسائل الإعلام؟. وما الذي يمكن أن يفسر عنه الانغلاق الثقافي وتعدد الوسائل، في الجدل بشأن العيش المشترك، باعتباره إحدى الإشكاليات الكبرى حول التنوع الثقافي؟. وما فائدة هذا التنوع الثقافي في عالم صناعة الثقافة؟. ولفهم هذه القضايا المتعلقة بالتنوع، سوف أبدأ من الطريقة الفينومنيولوجية التي تركز على الحقائق كخطوة أولى، ومنها سوف أستخرج بعض المشكلات، ثم أستكشف قضية الشفافية والمسؤولية، التي سوف تثريها عمليتي التمييز والتناول الدقيق، وأخيرا سوف أحلل قضية التنوع عموما في وسائل الإعلام في وقت يكون في الإرهاب عاملا أساسيا في العلاقات الدولية.

من الحقائق إلى المشكلات

1- الحقيقة أو الواقع: في الستينيات كان "بانتو" –وهو فلاح من جنوب الكاميرون– يعمل في حقله المزروع بأشجار "الكوكا"، باستمرار، ومعه مذياع يضعه على غصن شجرة، وفي الوقت نفسه، كان يتابع من خلاله الأخبار، ويستمع للموسيقى، وكان يستطيع تفسير رسالة الطبلة الآتي صوتها من القرية المجاورة ليعلم أن هناك دعوة للقاء عاجل للقرية النتيجة أو الاستنتاج: نرى هنا تنوعا في وسائل الإعلام. المشكلات:

1- في إفريقيات هذه بداية لحدوث تنافس وسائل الإعلام، بين الوسائل المنتمية للثقافات الإفريقية التقليدية، وبين الوسائل التي جلبتها العلوم التكنولوجية.[2] عند نفس الشخص تنوع ثقافي تذكرنا به وسيلتا الإعلام. ولذلك تنشأ مشكلة "مستويات الفهم" عندما يكون هناك تنوع في الثقافات.

2- الحقيقة: في الثمانينيات تقريبا، كان راديو الكاميرون وهو محطة إذاعية من مركز البلاد، يذيع برامج باللغات الوطنية "لغة Ewondo يقدمها أنطوان بيهينابي مانجا. ولغة Bpssa ويقدمها "تيجك بياجا" لدعم الوحدة الوطنية بعد فترة الاستقلال المضطربة. وفي التسعينيات تقريبا كان راديو Mille Collines، يستحث قطاعا من السكان على الثورة ضد قطاع آخر. الاستنتاج: من موقف التنوع العرقي والثقافي، يمكن رؤية تنوع استخدام نفس الوسيلة الإعلامية على أنه وحدة بالنسبة للبعض، وانقساما للبعض الآخر. المشكلات تتمثل في الآتي: 1- ما هي العلاقة بين وسائل الإعلام وبين التوحد والانقسام؟. 2- وسائل الإعلام والصراع.

3- الحقيقة أو الواقع: نحن الآن في مدينة إفريقية "أبيدجان"، في شارع بالقرب من فندق في منطقة تسكنها الطبقة العاملة (منطقة ماركورى)، وعند أحد محال بيع الصحف، نراقب عملية البيع عن كسب: (أ) Amina (وهي مجلة نسائية موجهة للسيدات الإفريقيات صغيرات السن والنخبة النسائية الإفريقية). وتظهر على غلاف هذه المجلة صورة لسيدة رشيقة تسمى (Ba)، باعتبارها مثالا للجمال الإفريقي. (ب) Elle "وهي مجلة نسائية فرنسية"، وتقدم محاولات "إنجيلا جولي" لتحقيق الرشاقة، باعتبارها أيقونة هوليوود. (جـ) Ebony "مجلة نسائية للنخبة الأفروأمريكية" تقدم فكاهة تتندر بطبيب كوميدي يتفاخر بمشاركته في جراحة التجميل لأنف مطرب يسمى

"جاكسون". الاستنتاج: التنوع الثقافي هنا في وسط إفريقيا، وهو تنوع يتبع طريق ثلاثي الأبعاد للتجارة. ففي هذا الركن من الشارع في "ماركورى" في عمق ساحل العاج، حيث نعيش في جانب وفي الوقت نفسه في صدى إفريقيا "مجلة Amina"، وفرنسا "مجلة Elle"، والولايات المتحدة "مجلة Ebony". المشكلة تتمثل في: كيف يمكننا إثارة سؤال التنوع الثقافي في وقت نعيش فيه عولمة الثقافة؟.

4- الحقيقة: نحن الآن في عاصمة إفريقية، أو مدينة متوسطة الحجم، ويعرض التليفزيون صورا من الماضي، ويتبادل الجالسون حول التليفزيون الحديث، وينظرون من حين لآخر للصور المعروضة. ونحن الآن أيضاً في مقهى الإنترنت في مكان ما في إفريقيا، حيث يتصفح المترددون عليه الإنترنت وتكاد تلامس أنوفهم الشاشات، وهناك آخرون يتبادلون الحديث. الاستنتاج: نرى نوعين من الناس هنا: من عيونهم على الشاشة، ومن يرون هذه الوسيلة مجرد فرصة للتجمع ليس إلا، المشكلة في السؤال: ما هي مساحات المخالطة الاجتماعية التي توفرها وسائل الإعلام المتنوعة اليوم بالإشارة إلى هذين النوعين من المشاهدين؟.

واستطعت تقديم وسائل، ومواقف، وعوامل أخرى، ومن الواضح أن ثنائية وسائل الإعلام والتنوع الثقافي، تثير على الأقل ثلاثة أنواع من الأسئلة. أولها، كيف يرى التنوع الثقافي، علاقته بالتقاليد؟. وما الذي أحدثه استبدال وسائل الإعلام التقليدية، بوسائل أخرى؟. كيف تم التعامل مع مشكلة تطويع أو تدوير هذه الوسائل؟. إذن تعتبر العلاقة مع العنف والصراع والسلام، إحدى قضايا المستقبل الخاصة بتعددية وسائل الإعلام والثقافات. وكيف يمكن لنفس الوسائل أن تخدم ثقافة السلام أو استدعاء الإبادة العرقية؟. وكيف يمكن للعولمة إعادة رسم أو صياغة العلاقة بذواتنا ومفاهيمنا عن الآخر في الدول بعد الاستعمار؟. وأخيرا، ما هي العلاقة بين تنوع وسائل الإعلام والتنوع الثقافي، وإيجاد فضاءات جديدة للمخالطة الاجتماعية في إفريقيا؟.

التنوع والشفافية والمسؤولية

يثير تنوع وسائل الإعلام والمنافسة بين الرسائل في المجال العام، مشكلة خطيرة. فعندما تتحرر وسائل الإعلام من رقابة الدولة، نراها تنصاع للقيود الاقتصادية. وهذا يشمل —من بين مستلزمات أخرى– مطلب تقديم رسائل أكثر، تصبح بدورها مصكوكات أو شعارات، بمجرد عرضها. ومن هنا تبدأ ديكتاتورية الشفافية، ومطلب الشفافية من جانب المشاهدين من ناحية، وعرض الشفافية بطرق مصطنعة من جانب وسائل الإعلام، من ناحية أخرى، وفي سوق الشفافية، لم يعد لوسائل الإعلام وقت كاف للفحص، والتمحيص، والتدقيق، لأن المشاهدين يختزلون في مجرد مستهلكين للأخبار، مما يجعلهم ينظرون للوسيلة الإعلامية، التي تفتقر للشفافية، على أنها ثرثرة. وتتمثل الحلقة المفقودة في ديكتاتورية المباشر، واللحظي أو الفوري هذه، في قضية الموقف الوسط أو المحايد، وهي إحدى القضايا الجوهرية في التنوع الثقافي، التي تثيرها وسائل الإعلام. ولنا أن نسأل: كيف يمكن طرح المواقف المحايدة بين مشارب وتوجهات متنافسة ومختلفة؟. وكيف يمكن التعبير عن هذه الوسطية لاسيما وأنها تستطيع أن تحدث الانقسام أو التوحد في الثقافات على تنوعها؟. ولا يظهر موقف وسائل الإعلام، للتنوع الثقافي، ضرورة الأخذ في الاعتبار تبني مواقف محايدة فحسب، ولكن أيضا معاودته دراسة فكرة المسؤولية. ويعبر الجميع في المجال الاجتماعي عن أملهم في وسائل إعلام مسؤولة. وعادة ما يختصر فهمنا لمعنى المسؤولية على المعني القانوني فسحب. ومن المفترض أن تقدم وسائل الإعلام مصادرها، وعمليات تصحيح المعلومات، وعادة ما تفتقر تلك المسؤولية، التي تفهم على أنها استجابة لدعوة ما، أو كاتهام قانوني، إلى العمق الأخلاقي. ولذلك يذكرنا "ريكوييه"، على نهج "ليفيناس" وآخرين، في كتابة "Juste II" أن المسؤولية تعني أيضا، المسؤولية عن الآخر، والمسؤولية هنا بمعنى "رعاية" أو مراعاة الأضعف حسب المعني اللاتيني "للكلمة". فكيف إذن ندعم المسؤولية التي لا تضع في الحسبان المسؤولية القانونية فحسب، بل تضع في الحسبان الآخر، الضعيف الذي يشعر بالاغتراب؟. ويعاني التنوع الثقافي اليوم من مشكلات إحداث المواءمة والثقة أيضا. ولا يمكن لمجتمعاتنا والمجتمعات الإفريقية تجاوزها أو إنكارها، وكانت ترى أن الخطر قادم من الخارج "أي نظرية المؤامرة الكلاسيكية"، لكن اليوم يكمن الخطر في الداخل، تماما مثلما نقول: أيها الأطفال احذروا من آبائكم لأنهم حين يقومون بغسل أجسادكم، قد ينظرون إليكم نظرات شهوانية.

ويا أيها الآباء احذروا من أبناءكم لأنهم قد يقودونكم إلى المحكمة. ويا أيتها الزوجة احذري زوجك، فقد يغتصبك، ويا أيها الزوج توخ المحاذير القانونية وإلا ربما تضيع مدخراتك... إذن نحن نعيش في عالم تشوبه ظلال الشك، وربما تكون فيه العلاقات بين الأشخاص، إجرامية جنائية، ومن ثم كيف لنا أن ندعم فكرة المسؤولية التي تراعي الآخر الضعيف الذي يحتمل أن يكون بمثابة ممثل الإدعاء.

مشكلة سوء الفهم

سوء الفهم هو قوام العلاقة بين وسائل الإعلام أو بين الثقافات. ولنا أن ننقل تعريف "كلود ليفورت" للديمقراطية (1986: 25): "التخلي عن نظام الحكم القديم الذي يكفل فيه الملك النظام الاجتماعي، والقانون، والحق. أما الديمقراطية فتشبه المجتمع التاريخي بامتياز، وهو المجتمع الذي يرحب في تكوينه، ويحافظ على الغموض، والإبهام بهدف إرجاء الحكم على ما يحدث أو تقديره". ويترجم ذلك الغموض، وهو جزء من أساس الخلاف والشقاق في المجتمع –حسب مصطلحات الاتصال– على الالتباس أو غموض سوء الفهم. ولأن الديمقراطية تحرم اغتصاب السلطة، ولأنها تعيد على الدوام تنظيم اللعبة الديمقراطية، نرى سوء الفهم يفعل الشيء نفسه في مجال التنوع الثقافي. وفي الحقيقة يعتبر سوء الفهم حدثا اتفاقيا وليس عرضيا في التنوع الثقافي. ويقول جانكلفيتش (1981: 211): "يعتبر ضعف السمع نعمة، فهو يساعد شركاء الحوار على التسامح مع بعضهم البعض، من خلال التظاهر بالصمم... وبفضل سوء الفهم، لن يكون هناك مزيد من الاحتكاك في العلاقات بين الأشخاص... ومن سوء التقدير أن نقول: إن لسوء الفهم وظيفة اجتماعية، فهو المخالطة الاجتماعية نفسها. وهو يملأ الفراغ بين الأفراد... بالحشو الذي يشبه جهاز امتصاص الصدمات". وفي التنوع تبرز أهمية وضرورة سوء الفهم.

قبول الآخر وقضية الازدراء

في سياق التنوع الثقافي، تنشأ مشكلة قبول الآخر. وعادة ما يتطلب المجال العام الذي يغلب عليه التوتر، من الأفراد في مواقف التواصل، أن يكونوا قادرين على المشاركة في عملية قبول الآخر. وترتبط فكرة قبول الآخر –كما نعرف عند "نيتشه" و"هيجيل"– بقضية الصراع. وهي تكمن من بناء الجسور بين أفراد ينتمون لثقافات مختلفة، وبين الثقافات بشكل خاص. ولكن على عكس هيجل وهابرماس، نرى "أكسل هونيث" (1995– 2006) يقول: إن قبول الآخر قد لا تتوفر له سُبُل النجاح ما لم

نضع في الحسبان أشكال الازدراء والتحقير بين الأفراد، والثقافات، والأجيال، والنوع (ذكر/ أنثى)، والشعوب. وينتقد "هونيث" نظرية هابرماس عن الممارسات التواصلية. ويرى أن لعبة الجدل التي تنتهي بالإجماع حسب الشروط التي عرفها هابرماس، لا تضع في الحسبان، الآثار الجانبية للغة. ويحدث الحديث الجدلي في الغالب بدون هدف الإيضاح أو التوضيح، بل ويكون بهدف التحقير في بعض الحالات. ولذلك يجب أن نشغل أنفسنا بأشكال الازدراء التي تقف حجر عثرة في طريق قبول الآخر. ولقبول الآخر ثلاثة مستويات تشبه العلاقة مع النفس:

(أ) مجال الحب الذي يمنح فيه قبول الآخر، للذات ميزة الثقة بالنفس اللازمة للمشاركة المثمرة في الحياة العامة.

(ب) المجال القانوني السياسي: وذلك لأن الأفراد يعرفون بأنهم ذوات عالمية لها حقوق وعليها واجبات، ولذلك ترتبط ممارساتها باحترام استقلاليتها. والقبول القانوني يمنح الذات الإنسانية ميزة الاحترام الذاتي.

(ت) المجال الاجتماعي: بهدف تأسيس علاقة راسخة مع أنفسهم، على بني الإنسان أن يحظوا بتقدير اجتماعي متعلق بقدراتهم ومزاياهم التي تضفي عليهم احترام المجتمع.

هذه هي المراحل الثلاث التي يمر من خلالها قبول للآخر بشكل صحيح. ويمكن أن تكون قضية التعايش المشترك للثقافات، قابلة للتطبيق فقط إذا أثارت وسائل الإعلام مشكلة الازدراء، التي لا تميل في الغالب إلى أن تصبح مسكنات لحالة الإحباط والأسى، ومن ثم تدعم الأشكال المتحيزة من التعبير فقط.

التعبير: الشفاهي، والتنوع الثقافي وسرد القصص

غالبا ما يعتقد أن الإشاعة التي تنتشر بكلمة واحدة من اللسان هي، بداية الانتشار من خلال وسائل الإعلام، وأنه بغض النظر عن هذا الاعتقاد من وجهة نظر فكرية، يمكن أن نرى على النقيض من ذلك عن أن هذا الرأي مرتبط بإفريقيا. ويمكن قبول أن الفكرة توضح أنه في أفريقيا، لا يمكن تجاهل الكلمات المنطوقة عند التعاطي مع تنوع وسائل الإعلام.

ولأنه يشك على الدوام أن الشفاهية تحتل مرتبة ثانوية، أو غير مؤثرة تقريبا على نطاق المعرفة مقارنة بما يعتقد أنه عكس ذلك تماما، أي الكتابة، نراها تظهر وتنزلق في الأخاديد المتعرجة للبحث عن معنى. ويظهر تعقب الخطوط المستقيمة، والملتوية، وضبابية طرق وأنواع فكر هؤلاء الذين يرونها نقيضا للكتابة، أنه لا يمكن اختزالها في الحديث (الكلام) فحسب، لأن تعبيرات الوجه والأداء أو التعبير الجسدي ككل، لها دور أيضا في هذه الشفاهية. وتوجد الشفاهية حيث يكون هناك تعبير وليس تواصل "اتصال" أو تفاهم فقط. وأقصد بكلمة "تعبير" المنتج الذي يظهر مع التقاء الكلام والجسد والذات في عالم الفعل ورد الفعل. ويحتمل في أعمال "مارليو بونتي" أن هذه الفكرة تضطلع بتأثيرها وأهميتها الكاملة عندما يطلق على "التعبير" مسمى البنية الأنطولوجية (أي الوجودية) التي يحقق فيها الكلام، والجسد، والعالم، البعد المميز للتعبير. إذن الشفاهية كأحد أشكال التعبير، تعتبر شكلا للتوحد والتعايش، لا يمكن اختزاله إلى: (1) فكرة ثنائية: أي الشفاهية مقابل الكتابة، بحيث يكون العلم والدقة إلى جانب الكتابة، بينما تكون الشفاهية غير دقيقة وعشوائية. (2) طريقة أحادية: حيث تختزل الشفاهية في الحديث أو التواتر. (3) مدخل جدلي: حيث تكون الشفاهية لحظية أو مرحلة انتقالية للكتابة "وفقا لـ (دريدا)"، ومن خلالها تحافظ الكتابة على أساسها المعرفي والوجودي.

ولقد استهجن الفيلسوف الألماني "ولتر بنيامين" ما أطلق عليه "فقر التجربة". ففي ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، كانت هناك محاولات لاستعادة ديمقراطية جمهورية "فيمرا" التي لم تدم طويلا، ولم يكتب لها النجاح، نرى بنيامين (2000: 365) يشخص، من بين علل أخرى، حقيقة أن الشعب لم يعد يعرف كيفية سرد القصص، ويسأل: "هل لا تزال لدى الشعب قدرة على سرد القصص؟. أين يتحدث الموتى بكلماتهم الطيبة المأثورة التي انتقلت من جيل إلى جيل..؟، من اليوم بمقدوره أن يصل لمقولة تخرج به من المشكلة؟ (....) بالطبع لا، وهناك شيء وحيد واضح: ليست هناك قيمة للخبرة أو التجربة (....)، ولا علاقة لما يُكتب بين دفتي الكتب (....) بأي نوع من التجربة لأن التجربة تنتقل من جيل إلى جيل بالكلمة...". والشفاهية –أي الكلمة المنطوقة –كتعبير تتخذ من الكلام أداة أو وسيلة لها. ومن بين مكونات الشفاهية، يحدد الكلام أو الحديث الطريقة، لكنها ليست الطريقة ذاتها بكل تأكيد، ولتحديد المهمة الحقيقية للشفاهية، لابد من الإجابة عن هذا السؤال: كيف يمكننا –أثناء

التجربة المعاشة– أن نوجد –ليس فضاء ضيقا محدودا– لعاداتنا السياسية والفكرية القليلة، بل مكانا للعبور، يتجاوز الحدود والعوائق ويعيد صياغة الأشياء؟. فهناك الحديث المنقول الذي يسرد قصة الذوات (الإنسان) ومجتمعهم بحيث يضعهم على المسرح، ويعطي شكلا لملابسات صياغتها (أي هذه القصة) وملاءمتها، وهناك الحديث المسلم بصحته، والذي يحرر "الذات" أو الجماعة" ويتيح لهم فرصة التعبير عن أفراحهم وأتراحهم. وهناك "الكلمة" غير الملزمة"، والتي تعفي الإنسان أو تلزمه بشيء ما من خلال الوعد أو القسم عاجلا أو آجلا. وهناك الحديث المسهب، والذي يحبس أو يقيد التعبير ذاته في دائرته فقط أو نطاقه الخاص. أما الحديث بالإشارات فيوكل للجسد مهمة المشاركة في توجيه الأداء (أداء الذات، والآخر، والمؤسسات)، وكذلك نرى الحديث المنسي أو الموجه الذي ينسج مكونات الذاكرة. وأخيرا الحديث الملتبس أو الغامض الذي يستبدل المعاني والعمل على استثارة الخيال تصريحا وتلميحا، ويوظف التأويل، وهو الحديث الذي تمر من خلاله التجربة التاريخية للشفاهية. وبعد التشويه الاستعماري للشفاهية ومعاودة تأهيلها المشكوك فيها، كيف نعيد تقييمها اليوم حتى نعاود التفكير في تصنيفاتنا الإبستمولوجية (المعرفية) وطرق العمل؟. وللإجابة عن هذا السؤال لابد من تحليل كيفية عمل الجوانب المختلفة للشفاهية.

وفي الوقت الراهن الذي أتت فيه الأمراض الجديدة، بتحديات جديدة لعملية العلاج، تظهر مرة أخرى قضية السرد: هل يمكن العلاج بدون الأخذ في الاعتبار القصص المرتبطة بالأمراض؟. وكيف نحدث في إفريقيا العلاقات بين القانون، والشفاهية، والمؤسسات (المؤسسة هنا بمعني نمط منظم من سلوك الجماعات راسخ الجذور، ويعتبر مكونا أساسيا من الثقافة)؟. وأن إيجاد مناخ عام للمناقشة وتبادل الآراء بمثابة أحد شروط الديمقراطية، ولكن كيف يمكن دمج الشفاهية في تكوين الآراء والمناقشات، وتبادل الآراء؟.

وسائل الإعلام والتنوع والعنف الإرهابي

لم يضع الفكر الفلسفي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الاعتبار، ظاهرة الإرهاب، حتى الحشد العام الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية، ضد سياسة التفرقة العنصرية، التي وصفتها دول الجوار (موزمبيق، وجزيرتي رودسيا) بالإرهابية. ويمكن تفسير عدم الاهتمام بظاهرة الإرهاب –من ناحية–

بسبب علاقة الدول المستقلة حديثا بفكرة العنف وحتى فترة السبعينيات. وقد ركزت الدول الإفريقية اهتمامها على عنف الاستعمار من ناحية- حيث كانت عدة دول منها الناطقة بالبرتغالية "أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو" لا تزال تكافح ضد الاستعمار البرتغالي، ومن ناحية أخرى، بسبب ما يسمى "الانقلابات العسكرية"[1]. وقد اختلطت المفردات السياسية الإفريقية، والتي كانت تعيد استخدام مصطلحات الحكومات الاستعمارية، والعبارات الماركسية، بلغة دارجة سوقية للعالم الثالث، ولم تكن تتردد سوى عبارات من شاكلة: (أ) هدام، (ب) ثورة مضادة، (ج) خائن للأمة، (د) حرب العصابات، (هـ) مرتزقة[2]. ولم يظهر الإرهاب كممارسة شخص أو جماعة أو دولة عندما تكون تركيبتها، مصدرا للمشكلات الخاصة بالتصنيف أو التمييز (جوزى، 2003: 70)، في اللغة السياسية الإفريقية، حتى حصرت الدول الإفريقية الصراع، ضد التفرقة العنصرية. ولذلك لم يكن لدولة جنوب إفريقيا، كدولة إرهابية، علاقات مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية. وتدريجيا أصبح مصطلح "إرهابي" يستخدم على نطاق واسع في إفريقيا، عن الجماعات الإسلامية في السودان، والصومال، وموريتانيا، وكينيا، وتنزانيا، وجزر القمر. وبالرغم من ذلك لا يصف مصطلح "الإرهاب" في إفريقيا أي ممارسة عنيفة ذات طبيعة مجهولة، مثل الهجوم على طائرة فرنسية تابعة لـ UTA (اسم شركة طيران) والتي انفجرت في رحلة فوق صحراء تيريني (1989)[3]، والهجمات على المصالح الأمريكية في تنزانيا وكينيا (1998)، ولكن يرتبط الإرهاب بمشكلات الانقلابات العسكرية المتكررة[4]. ولا تشجعنا قضية الإرهاب على النظر إلى عنف الدول بعد الاستعمارية، بالإشارة إلى قدرتها على احتواء ومنع واجتثاث الظاهرة فحسب، ولكن أيضا لطرح قضايا الضحايا. وسوف يكون هذا الجانب "الدولة/ الضحايا" في ذاته ضيقا ومحدودا ما لم نتعرض لقضايا المبررات، والشرعية، والانسجام الجماعي، والحياة، والقيادة، والإقليم، والأمل. وبعد هذا من الضروري أن نتناول إمكانية إسهام التنوع الثقافي وتنوع وسائل الإعلام، في احتواء الواقع الاجتماعي للإرهاب.

عند هذه النقطة لابد أن يذكر توصيف حالة الأمور الراهنة بعض التواريخ المهمة للأحداث الإرهابية. وقد كانت منطقة القرن الإفريقي، مرتعا للأنشطة الإرهابية، فمع انهيار دولة الصومال، لم يكن هناك بنيان للدولة لمدة خمسة عشر عاما، ومعارك التحرير في أرتيريا كانت تجرى للتحرر من الاستعمار

الأثيوبي. وفي 12 سبتمبر/ أيلول عام 1969 هاجم اثنان من جبهة تحرير أرتيريا طائرة تابعة للخطوط الجوية الأثيوبية، ولقيا مصرعيهما. وفي 8 ديسمبر/كانون الأول عام 1972 استولى آخرون على طائرة أثيوبية أيضا. وفي السودان عندما كانت الحرب الأهلية على أشدها، قامت فرقة عمليات خاصة فلسطينية باختطاف "اثنين" من الدبلوماسيين سعوديين كرهائن، وأعدما في مارس/ آذار عام 1972، و كانت أوغندة –في الجنوب الإفريقي– أيضا مسرحا لعمليات إرهابية. وفي 27 يونيه/ حزيران عام 1976 أجبرت طائرة ركاب فرنسية قادمة من تل أبيب على تغيير مسارها وهبطت في أوغندة، وفي 30 يونيه/ حزيران أطلق سراح رهائن غير يهود، وفي 3 يوليو/ تموز في عملية سميت وقتها "Thunder ball"، استطاعت قوة عمليات خاصة إسرائيلية، تحرير الرهائن. وفي تنزانيا المجاورة، في فبراير/ شباط عام 1982، تمكنت فرقة عمليات خاصة تابعة للحركة الثورية التنزانية، من تغيير مسار طائرة تنزانية، ومرت البلاد أيضا في 7 أغسطس/ آب عام 1998، بتجربة انفجار شاحنة محملة بالمواد المتفجرة، في السفارة الأمريكية، راح ضحيتها أحد عشر شخصا. وفي كينيا، وقع هجوم مشابه في اليوم نفسه ضد السفارة الأمريكية في نيروبي، خلف 213 قتيلا و"500" جريح. ووقعت أيضا هجمات مماثلة، مثل تفجير طائرة ركاب تابعة لـ (UTA) في 19 سبتمبر/ أيلول عام 1986 في صحراء "تيرنيه" في النجير، التي تلطخت بالدماء الإفريقية، لكن ما يثيرنا اليوم– بسبب "ضعف" الدول الصغيرة، أن إفريقيا لا تزال مسرحا مفضلا لانتشار الجماعات الإرهابية، التي تستغل مناخ الصراعات الراهنة:

- في ساحل العاج، وليبريا، وسيراليون التي تعافت لتوها من الحروب الأهلية.
- في السودان وتشاد المجاورة اللتين لا تزالان تلملان جراح الانتفاضات السابقة في المناطق الشمالية، منذ السبعينيات.
- في الكونغو التي تشهد العديد من المذابح العرقية، وخاصة بسبب وجود رواندة.
- في رواندة التي تعاني جراح مذابح الإبادة العرقية، لاسيما جوارها مع بوروندى غير المستقرة.
- في بوروندي التي لا تلقي مساعدة من رواندة التي تتعثر فيها الوحدة الوطنية، وأوغندة التي مزقتها أشواك ثورة أصولية.

وتنطوي هذه الصراعات التي تسبب أيضا صراعات المصالح، على قيم وهويات جمعية وعناصر دينية أيضا. لكن لفهم هذه الظاهرة، لابد من فهم جوانبها المختلفة.

الكراهية

لماذا يتفق الناس على التوحد ضد شيئا ما؟. هناك أسباب موضوعية عديدة ربما تبرر حقيقة أن الفرد أو الجماعة، يتورط في أعمال إرهابية في إفريقيا، الكراهية إحدى هذه الأسباب. وفي كتاب "أصل الأخلاق" (§10 ,1) نرى "نيتشه" يعرف الكراهية بأنها انطباع المرء بأنه فاقد الحيلة في مواجهة الشر، وشعوره بأنه لا يحظى بامتيازات على الدوام، ولذلك يتفجر مكنون غضبه يوما ما. وفي الحقيقة يعتقد "نيتشه" أن الكراهية هي أخلاق العبيد: "تمرد العبيد في الأخلاق، يبدأ عندما تصبح الكراهية نفسها خلاقة وتفرز قيمها الخاصة: الكراهية الكامنة في نفوس من يحظر عليهم القيام برد فعل حقيقي "أي الفعل العلمي"، والذين يخرجون من دون أن يصيبهم أذى، فقط من خلال الانتقام الوهمي المتخيل". وترى الذات "الإنسان" التي تقع ضحية للكراهية، الواقع على أنه ذو طبيعة ثنائية "الخير والشر"، وتتغذى هذه الطبيعة الثنائية على نوع ما من تزييف الواقع، الناتج من الكراهية الداخلية، وهو انتقام من لا حول لهم ولا قوة عندما تنصب هذه الكراهية على خصومهم.

وربما تفسر الكراهية عند نيتشه من وجهة نظر الضعيف الذي يريد الانتقام وكذلك كحيلة للرغبة في القوة. ويضيف فرويد (1959): "إن الكراهية نفسها تندرج ضمن دوافع الحفاظ على الذات". وفي سياق الكراهية يكون هذا الحفاظ مصحوبا بما يطلق عليه شيشلر (1994) "تدمير الذات النفسي". ولا تتطور الكراهية بمفردها ولكن لها مقدمات، أولها: المقدمات الأخلاقية عند شعور الشخص بالظلم. وتعتبر قضية تعريف العدل، الأكثر أهمية في مسألة الكراهية. وتأتي قبل المسألة القانونية: تنطوي الرغبة في الانتقام بالضرورة على خطأ سابق، أو إهانة.. ثم تكون الكراهية دافعا للفعل، وهو ليس رد فعل بسيط بحسب "نيتشه" بل طويل الأجل، "لأن الانتقام يستلزم بالضرورة فترة طالت أم قصرت يكون فيها الميل لرد الفعل مباشرا ووقتيا، ويكون مصحوبا بدوافع الغضب والكراهية التي تتقلص حينا، وتتزايد حينا، ومن ناحية أخرى لا بد من تأجيل الإجراء الانتقامي حتى تحين اللحظة المناسبة". وأخيرا تخضع الكراهية للحقد، وليست هناك كراهية بدون رغبة أو شهوة: تحدد اللغة الألمانية الاختلافات بدقة، من الضغينة إلى تعمد الأذى، مرورا بعدم الرضا والغيرة إلى الحقد، وهناك إذا صح القول تطور واستمرارية لكراهية يمكن تعريفها بدقة.

وللكراهية أنواع مختلفة وهي أساس الإرهاب في إفريقيا. ويمكن البداية من كراهية الدولة، لأن الاستقلال لم يكن محببا للمجتمع المدني الذي رأى فيه آلية للظلم الذي كشف مآثر مسالب الأقليات

في السلطة. ويبقى السؤال: لماذا تبقى الحكومات التي لا تحظى بتأييد شعبي في السلطة؟. ويرد الشعب وخاصة الشباب على هذا السؤال: هذه الحكومات من صنيعة الأجانب، ولا يستطيعون تغييرها حتى لو أرادوا ذلك. وهنا نقف على أولى مراحل الكراهية، وهي الشعور بالعجز وقلة الحيلة. وإذا لم تكن الدولة ضعيفة فحسب "أو سلطوية ببساطة لهذا السبب"، بل ولا تقوم بالدور المنوط بها بشكل عادل، تظهر الاستجابات غير الرسمية. ويعتبر الفساد، وغسيل الأموال، والإثراء، بمثابة المعين الذي تخرج منه الأنشطة الإرهابية على المستويين المحلي والعالمي: إذن تجد جرائم تكوين الثروات من الفساد والتعاقدات المشبوهة بيئة ملائمة (رافر 1998: 10، نقلا عن Hibo 1997)، ويصبح غسيل الأموال ممارسة يومية في إفريقيا لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد غير الرسمي: يدفع الدخل الناتج من غسيل الأموال في ذلك الاقتصاد. وتنشأ كراهية الدولة من الحركات المتمردة. ومن ثم أثناء تمرد "تشارلز تايلور" ضد حكومة ليبيريا، استنزف مناجم الماس التي وقعت تحت سيطرته، واستخدم ميناء "سان بدرو" في ساحل العاج، في تصدير القنب "الحشيش" الذي ينمو في المناطق الواقعة تحت سيطرة قواته "راوفر 1998: 11). ولوحظ أيضا حركة (MFDC) (وهي حركة متمردي الكازامانس في السنغال) كانت تزرع نبات الـ Yamba "المخدر" لتمويل التمرد (راوفر 1998)، ولكن خير مثال هو التجارة في الـ (qa) وهو مخدر عشبي في الصومال.

والمقت هو كراهية مفرطة أو شعور المستضعفين بالظلم الذي ينتظر اللحظة الملائمة للتعبير عن نفسه. وتشعر إفريقيا بفقدان الحيلة بعدة طرق: (أ) تثبيت القوى الاقتصادية الدولية لأسعار المواد الخام. (ب) استمرار تزايد ديون الدول. (ج) ليس لإفريقيا تمثيل دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. (د) انتشار الأمراض باستمرار، وقبل كل ذلك يعلم الشباب جيدا، وهم يمثلون 60% من السكان، أنهم يتسولون مستقبلهم من دول أخرى، وتعاني الدول الإفريقية من كوارث الهيمنة الاقتصادية التي تنتج عنها الهيمنة السياسية. وينظر السكان للمساعدات التي تقدم لهم نظرة مقت "والتي سرعان ما تتقاسمها النخبة" باعتبارها إذلالا وحجر عثرة أمام الإبداع والتجديد. ويمكن في هذا الصدد تطبيق ما يقوله "سيميل" 2001 عن سبل التوسل والاستجداء في العصور الوسطى: "ظهور التوسل والشحاذة في العصور الوسطى، والتوزيع العشوائي للصدقات وتدني أخلاق البروليتاريا، الذي تسببت فيه التبرعات العشوائية.. قضى على أي عمل خلاق". وهناك من يشعرون بالعار في هذه الدول التي تعيش على الاستجداء. وقد أجريت دراسات مستفيضة في سياق إفريقيا السوداء حيث العلاقات الخاصة التي نشأت بين الشعور بالعار، والكراهية، والممارسات الإرهابية. وتركز هذه الدراسات على الكراهية وليس على الشعور بالعار، باعتبارها المادة الدافعة للممارسات الإرهابية. ونرى أن الإقصاء أو التهميش في

إفريقيا، تجعل الشعوب ترى الإرهاب وسيلة تحقق من خلالها الحركات وتطلعات السكان، طموحاتهم. ومن الواضح أن عدم القدرة على المشاركة في لعبة القرارات الدولية الكبرى في الاقتصاد في إفريقيا، يجعل الإرهاب من نفسه وسيلة للضغط على هذه القوى للاهتمام بإفريقيا. وهذا ما يجعل قضية تجارة المخدرات في إفريقيا، ذات أهمية خاصة لكل الأبحاث الغربية عن الإرهاب، وترى لنيجيريا أهمية خاصة لأنها مرتع لتجارة المخدرات وبؤرة للأصولية الدينية.

ويتمثل أول حل من حلول قضية الإرهاب في تعزيز حكم القانون في إفريقيا. وإن عدم ضمان الحريات الأساسية وغياب الشفافية والإثراء غير القانوني ليضعف دور الدولة. وقد تركت الدولة بسبب عجزها عن القيام بدورها الحقيقي في الحكم، الباب مفتوحا للحركات الأصولية المتعددة. وتسترعي قضية العلاقة بين الدين والدولة، اهتمام الذين يرغبون في فهم الظاهرة الأصولية، ولكن في حالة إفريقيا ما وراء الصحراء لابد من مراعاة العوامل العرقية التي ربما تلعب الدور المحوري في هذا. وفي مسألة حكم القانون التي تؤسس المناخ العام الصالح للتعبير، وقضية العدالة الاجتماعية، نراها من الأولويات في إفريقيا. يضاف إلى ذلك هناك تحدى النزعات القومية المتطرفة، وهنا أتحدث عن الأفكار القومية العرقية مثل حركة "Ivoirite" في ساحل العاج التي تعتبر رمزا تتقاسمه العوامل الثقافية والبيولوجية للإقصاء، والصراع بين نظامين للحكم أحدهما ديني والآخر علماني.

ويبرز هنا دور وسائل الإعلام المحوري، والتي استطاعت أن تعيد للمجال العام فرصة نشر الروح النقدية، وليست روح الاستهلاك فقط. ويمكن لسياسات الاتصال بشكل خاص أن تفكر في نوع من الإدارة أو التوجيه، بحيث لا يتمثل في الرقابة. ولنا أن نسأل: ما هي الشروط الممكنة لإدارة المعلومات دون الرقابة عليها؟. وربما يكون ذلك التحدي الذي تفرضه الظاهرة الإرهابية على الاتصال في إفريقيا.

وبخصوص الآليات القانونية، لابد للاستعدادات الدولية لمكافحة الإرهاب أن تبحث عن حل عالمي لكل حالة. وبعبارة أخرى، ضمان ألا ينظر للاستعدادات لمكافحة الإرهاب على أنها استعمار أو قمع، ولكن كشيء مرتبط بالصالح العام. وأخيرا، في المجال الاقتصادي، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الاقتصاد غير الرسمي، لأن كل أنواع المافيا تتغذى عليه. ويصبح هذا الاقتصاد غير الرسمي أكثر قوة عندما تضعف الدولة اقتصاديا، وعندما تنفلت الحدود، وتتسع الفجوات في المراقبة الإدارية، بسبب الاقتصاد الموازي، الذي يغذي الطائفية الإرهابية (مينتان 2004: 174).

جين– جودفروي بيديما

جامعة تيولين– نيو أورليانز

Notes

1. The 'coup d'état' should be understood here as a violent change in political regime by eliminating or sidelining the prince and his government Coups d'états in French-speaking Africa were started in 1963 in Togo, where soldiers assassinated the elected president Sylvanus Olympio. In 1964 it was Gabon's turn with the eviction of Léon Mba, who was reinstated by the French army. For a theoretical study of the coup d'état, see Naudé (2004).
2. Subversive: a term used by African political leaders who opted for the multiparty solution in their country after independence. The person opposed to that policy is a subversive. Counter-revolutionary. a term used several times by African Marxist regimes (Congo-Brazzaville from 1963 to the time of the Massamba regime) to indicate those opposed to central power. Traitors to the nation, maquisards: metaphors used during purges (the case of Sékou Toury in Guinea) to mark out those destined for state condemnation. Merceries: a catch-all term whose appearance and use go back to summer 1960, when Moïse Tsombe proclaimed the Republic of Katanga/ thus effecting a secession from; the youngs Democratic Republic of Congo, led at the time by President Kassavubu, Prime Minister Lumumba and army Chief of Staff Joseph Désiré Mobutu. The word 'mercenary was used during the secession of Biafra in 1967-70 and in particular for the many coups d'états in the Comoros.
3. An attack attributed to Libyan special services.
4. Here the issue is to know whether old surveillance techniques for coups d'états are adequate for the prevention of terrorist acts.

References

Appiah, K. A. (2006) Cosmopolitanism: Ethics iti a World of Strangers. London: Allen Lane.

Benjamin, W. (2000) Œuvres, n. Paris: Gallimard.

Freud S. (1959) 'Instincts and Their Vicissitudes' [1915], in Collected papers, ed. Joan Riviere. New York: Basic Books.

Gozzi, M H, (2003) le Terrorisme. Paris: Ellipses.

Hibou, B. (1997) 'Le 'capital social' de l'État falsificateur, ou les ruses de l'intelligence économique', in J.- F. Bayart, S. Ellis, B. Hibou (éds), La Criminalisation de l'Étal ett Afrique. Brussels: Complexe, pp. 105-158.

Honneth, A. (1995) The Struggle for Récognition, transi J. Anderson. Cambridge: Polity Press, 1995.

Honneth, A. (2006) La Société du mépris. Paris: La Découverte

jankélévitch, V. (1981) Le]e-ne-sais-quci et le presque rien. Paris: Seuil

Lefort, C. (1986) Essais sur le politique, xitf-xx? siècles. Paris: Seuil.

Mentan, T. (2004) Dilemmas of Weak States. Aldershot: Ashgate.

Naudé, G. (2004) Considérations politiques sur les coups d'états. Paris: Gallimard.

Nietzsche, F. (1994) On the Genealogy of Morality. Cambridge: Cambridge University Press.

Raufer, X. (1998) Dictionnaire technique et critique des nouvelles menaces. Paris: PUR

Scheler, M. (1994) Ressentiment, transi L B. Coser and W. W. Holdheim. Milwaukee, Wis.: Marquette UP.

Simmel, G. (2001) The Pauper, transi S. Draghid Corvallis, Or.: Plutarch Press.

جان- جودفروي بيديما

التنوع الثقافي الإفريقي في وسائل الإعلام

دخل عقد التسعينيات مرحلة ما يسمى بالتحول الديمقراطي، مع زوال نشوة الاستقلال، ومع الفشل الاقتصادي، وجرائم النخب منذ فترة الاستقلال، وشلل الرمز، وفقدان حيوية الدول في نهاية المقام. وتعلق هذا الأمر بإعادة التفكير حول الجنسية والعلاقة بالسياسات. وكان التحول الديمقراطي بمثابة استجابة لمفهوم التنوع. ويرى المقال أن الرد على قضية التنوع خيب التوقعات المنتظرة، وذكر عدة أمثلة مستقاة من الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية بما في ذلك الصراع من أجل الاعتراف بالحقوق وظهور العنف الإرهابي في إقليم الصحراء بإفريقيا. ولم تنتج الأنظمة متعددة الأحزاب المصممة للاستجابة لمسألة التنوع إلا نسخا متشابهة حيث إنها تجاهلت أن التنوع الحقيقي هو التداخل مع الغريب، ومع المختلف، ومع غير المتوقع لتكوين نسيج واحد.